الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية

م.م رؤى جبار توفيق عبد الله
م.م أماني هاشم لطيف
مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

المستخلص

يتناول هذا البحث تحليلَ الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية (2022–2025) من منظور سياسي معاصر، مستعرضاً تطور العلاقات الصينية–الروسية بعد الحرب الباردة، ومحدداتِ السياسة الخارجية الصينية، ومكانةَ الصين في النظام الدولي المعاصر. ويركز البحث على مفهوم الحياد الاستراتيجي النشط الذي اتبعته الصين، والذي يجمع بين الامتناع عن التدخل المباشر في النزاع والدبلوماسية النشطة لتحقيق التسوية السياسية، مع حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية في المنطقة. ويبرز البحث دور الصين في تعزيز شراكاتها الاستراتيجية، والحفاظ على توازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية، من خلال الاستفادة من الفرص التي أتاحتها الأزمة، مثل زيادة واردات الطاقة من روسيا، وتعزيز نفوذها في النظام المالي الدولي، والمساهمة في مبادرات التعددية القطبية عبر منظمات دولية كمنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس. ويخلص البحث إلى أن الموقف الصيني يعكس سعيها المستمر لتأكيد مكانتها كقوةٍ عظمى مسؤولة، قادرة على إدارة الأزمات الدولية، وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار العالمي، مع الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب وروسيا، ما يجعلها لاعباً رئيسياً في صياغة النظام الدولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: الصين، روسيا، أوكرانيا، الحياد الاستراتيجي، النظام الدولي متعدد الأقطاب.

The Chinese Position on the Russian–Ukrainian War

Assistant Lecturer. Roaa Jabbar Tawfeeq Abdullah
Assistant Lecturer. Amani Hashem Lateef
Center for International Studies / University of Baghdad

Abstract

This study analyzes China's position on the Russia–Ukraine war (2022–2025) from a contemporary political perspective, examining the evolution of Sino-Russian relations since the Cold War, the determinants of China's foreign policy, and China's role in the contemporary international system. The research focuses on China's concept of active strategic neutrality, which combines refraining from direct involvement in the conflict with proactive diplomacy to achieve a political settlement, while safeguarding its economic and commercial interests in the region. The study highlights China's efforts to strengthen strategic partnerships and balance economic and political interests by leveraging opportunities created by the crisis, such as increasing energy

imports from Russia, expanding influence in the international financial system, and participating in multilateral initiatives through international organizations like the Shanghai Cooperation Organization (SCO) and the BRICS group. The research concludes that China's position reflects its continuous endeavor to assert itself as a responsible great power capable of managing international crises and promoting global stability, while maintaining economic relations with both the West and Russia, positioning China as a key actor in shaping a multipolar international order.

Keywords: China, Russia, Ukraine, strategic neutrality, multipolar international system.

المقدمة

أعادت الحرب الروسية–الأوكرانية، التي اندلعت في شباط 2022، تشكيلَ عددٍ من معادلات السياسة الدولية، وكشفت عن تحولاتٍ عميقة في بنية النظام الدولي وتوازنات القوى الكبرى. فلم تقتصر تداعيات هذا الصراع على الإطارين الإقليمي الأوروبي أو الأمني العسكري، بل امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي، وأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، وأنماط التحالفات الدولية، الأمر الذي جعل من هذه الحرب نقطةً مفصليةً في مسار التفاعلات الدولية المعاصرة.

وفي هذا السياق، برز الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية بوصفه أحدَ أكثر المواقف الدولية تعقيداً وإثارةً للنقاش، نظراً لما يحمله من توازناتٍ دقيقة بين المبادئ المعلنة للسياسة الخارجية الصينية، وعلى رأسها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وبين مقتضيات المصالح الاستراتيجية المتشابكة مع روسيا من جهة، والعلاقات الاقتصادية العميقة مع الدول الغربية وأوكرانيا من جهةٍ أخرى. وقد وجدت الصين نفسها أمام اختبارٍ حقيقي لقدرتها على إدارة الأزمات الدولية دون الانزلاق إلى سياسة الاصطفاف الحاد أو الانحياز الصريح.

وتكتسب دراسة هذا الموقف أهميةً خاصة في ظل صعود الصين كقوةٍ دوليةٍ كبرى تسعى إلى لعب دورٍ أكثر فاعليةٍ في النظام الدولي، وتسريع الانتقال نحو نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب يحدّ من الهيمنة الأمريكية على صنع القرار الدولي؛ إذ لا يمكن فصل السلوك الصيني تجاه الأزمة الأوكرانية عن رؤيتها الأشمل لإعادة تشكيل بنية النظام الدولي، وتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي على الساحة العالمية.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية تحليلاً سياسياً معاصراً، من خلال تتبع تطور العلاقات الصينية–الروسية بعد الحرب الباردة، ودراسة محددات السياسة الخارجية الصينية، ومكانة الصين في النظام الدولي المعاصر، وصولاً إلى تفكيك أبعاد الحياد الاستراتيجي الصيني والدبلوماسية النشطة التي انتهجتها بكين، وحسابات المصالح بعيدة المدى التي تحكم سلوكها في هذه الأزمة. وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: كيف يمكن فهم الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية في ضوء محددات السياسة الخارجية الصينية وطموحاتها في النظام الدولي المعاصر؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عددٌ من الأسئلة الفرعية، من أبرزها: ما طبيعة التحولات في العلاقات الصينية–

الروسية بعد الحرب الباردة؟ وإلى أي مدى يعكس الموقف الصيني التزاماً بمبدأ الحياد أم توظيفاً استراتيجياً للأزمة؟ وكيف تسعى الصين إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية دون الدخول في مواجهةٍ مباشرةٍ مع الغرب؟

واعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، مدعوماً بالمنهج التفسيري في تفسير سلوك الصين الخارجي، من خلال تحليل البيانات الرسمية، والتقارير الدولية، والدراسات الأكاديمية الحديثة، بما يتيح فهماً معمقاً للدوافع الاستراتيجية الصينية وانعكاساتها المستقبلية على النظام الدولي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للعلاقات الصينية–الروسية

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية–الروسية بعد الحرب الباردة (تحليل سياسي)

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م، دخلت روسيا مرحلةً انتقاليةً سياسيةً واقتصاديةً كبيرة، تحولت خلالها من قوةٍ عظمى قائمةٍ على الاتحاد السوفيتي إلى دولةٍ تحاول إعادة تعريف مكانتها في النظام الدولي الجديد. في الوقت نفسه، كانت الصين في مرحلة انفتاحٍ اقتصاديٍ متسارع منذ أواخر السبعينيات، مع تركيزها على تحديث الاقتصاد وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. هذه التحولات أدت إلى إعادة النظر في العلاقات الصينية–الروسية، التي كانت في السابق محدودةً ومتوترةً بسبب النزاعات الحدودية والخلافات الأيديولوجية خلال الحرب الباردة.

ومن الناحية السياسية، تبنّت روسيا في بداية التسعينيات سياسة انفتاحٍ على الغرب، سعياً للحصول على الدعم الاقتصادي والاعتراف بمكانتها كقوةٍ عالميةٍ جديدة. لكن هذه السياسات لم تحقق النتائج المرجوة، خاصةً مع توسع حلف الناتو شرقاً، وهو ما أوجد شعوراً بالتهديد الاستراتيجي لدى روسيا. في المقابل، كانت الصين تواجه ضغوطاً غربيةً تتعلق بحقوق الإنسان ومسألة تايوان، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز التعاون مع روسيا كوسيلةٍ لمواجهة هذه الضغوط الدولية. وعندما قررت موسكو وبكين تطوير علاقاتهما، ركّزتا على عدة محاور استراتيجية: الأمن والسياسة الإقليمية عبر تعزيز التعاون العسكري والسياسي لحماية الحدود المشتركة وضمان الاستقرار في آسيا الوسطى؛ والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي عبر تطوير التجارة الثنائية وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح البلدين بعيداً عن الهيمنة الغربية؛ والتنسيق في المنظمات الدولية عبر العمل المشترك في مجلس الأمن والأمم المتحدة لتقديم موقفٍ موحدٍ في مواجهة القرارات الغربية التي تتعارض مع مصالحهما.

وكان التحول الأهم في هذه العلاقات توقيع معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون عام 2001، التي لم تكن مجرد إطارٍ قانوني، بل أعطت الصين وروسيا قاعدةً للتنسيق الاستراتيجي في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تطوير مشاريع الطاقة الكبيرة، والتعاون في التكنولوجيا النووية، وتوسيع نفوذهما في آسيا الوسطى. هذا التقارب يعكس استراتيجيةً متبادلةً تقوم على مواجهة الضغوط الدولية من

خلال بناء تكتلٍ ثنائيٍ قوي قادرٍ على موازنة النفوذ الأمريكي والأوروبي. وعلى المستوى الدولي، شكّلت هذه العلاقة الثنائية نموذجاً للتحالفات الجديدة في النظام متعدد الأقطاب، حيث يظهر التعاون الصيني–الروسي كأحد أهم عناصر إعادة تشكيل موازين القوى بعد الحرب الباردة، ويبرز كعامل استقرارٍ نسبيٍ بالنسبة للمنطقة الأوراسية، وفي الوقت ذاته كعامل ضغطٍ سياسيٍ على الغرب.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الصينية

تقوم السياسة الخارجية الصينية على مجموعةٍ من المحددات البنيوية والاستراتيجية التي تشكّل إطار السلوك الدولي لبكين، وتزداد أهمية هذه المحددات في سياق الأزمات الدولية الكبرى، ومن بينها الحرب الروسية–الأوكرانية. ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى أبعادٍ سياسية وأمنية واقتصادية وأيديولوجية، تتفاعل فيما بينها لتنتج سياسةً خارجيةً تتسم بالحذر والبراغماتية في آنٍ واحد.

أولاً، يُعد مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أحد المرتكزات التقليدية للسياسة الخارجية الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949. ويستند هذا المبدأ إلى تجربة الصين التاريخية مع التدخلات الأجنبية، ما جعلها ترفض رسمياً دعم تغيير الأنظمة أو التدخل العسكري الخارجي. إلا أن هذا المبدأ يُطبَّق بمرونةٍ سياسية، إذ تحرص بكين على عدم إدانة حلفائها الاستراتيجيين، كما في الحالة الروسية، مع الامتناع في الوقت ذاته عن تقديم دعمٍ عسكريٍ مباشرٍ قد يجرّها إلى صدامٍ دوليٍ واسع.

ثانياً، يشكّل هاجس الأمن القومي وموازنة النفوذ الأمريكي محدداً رئيسياً للسياسة الخارجية الصينية. فبكين تنظر إلى توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً، وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ، باعتبارهما تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى. ومن هذا المنطلق، ترى الصين في روسيا شريكاً ضرورياً في مواجهة ما تعتبره نظاماً دولياً أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة، الأمر الذي يفسّر حرصها على الحفاظ على شراكةٍ استراتيجيةٍ مع موسكو رغم كلفة ذلك دبلوماسياً.

ثالثاً، تلعب المصالح الاقتصادية والتنموية دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية الصينية. فالصين، باعتبارها ثاني أكبر اقتصادٍ في العالم، تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وحرية التجارة، وتدفّق الطاقة والمواد الخام. وفي هذا السياق، تمثّل روسيا مورداً استراتيجياً للطاقة، في حين تشكّل أوروبا والولايات المتحدة شركاء تجاريين لا يمكن الاستغناء عنهم. هذا الواقع يدفع الصين إلى تبنّي سياسة توازنٍ دقيقة، تسعى من خلالها إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية من الأزمة دون الإضرار بعلاقاتها التجارية مع الغرب.

رابعاً، يرتبط السلوك الخارجي الصيني بالطموح الدولي لبكين في لعب دورٍ قياديٍ عالمي، لا سيما في إطار التحول نحو نظامٍ دوليٍ متعدد الأقطاب. وتسعى الصين إلى تقديم نفسها كقوةٍ مسؤولةٍ تدعم الحلول الدبلوماسية، وتفضّل الحوار والتسويات السياسية على الصدام العسكري. ويتجلى ذلك في مبادراتها للوساطة

وطرح خطط سلام، ليس فقط في الأزمة الأوكرانية، بل في أزماتٍ دوليةٍ أخرى، بهدف تعزيز صورتها كبديلٍ محتملٍ للقيادة الغربية التقليدية.

وعليه، فإن السياسة الخارجية الصينية ليست نتاج عاملٍ واحد، بل هي حصيلة تفاعلٍ معقّدٍ بين الاعتبارات المبدئية والمصالح البراغماتية، وبين السعي إلى تجنّب المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى، والعمل في الوقت ذاته على إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم صعود الصين كقوةٍ عظمى.

المطلب الثالث: مكانة الصين في النظام الدولي المعاصر

تحتلّ الصين في الوقت الراهن موقعاً متقدماً في بنية النظام الدولي المعاصر، بوصفها إحدى القوى الكبرى الصاعدة التي أعادت رسم موازين القوة على المستويين الاقتصادي والسياسي. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد الدور الدولي للصين تطوراً ملحوظاً، مدفوعاً بنموٍ اقتصاديٍ متسارع جعلها ثاني أكبر اقتصادٍ في العالم، إلى جانب توسّع نفوذها التجاري والمالي في مختلف الأقاليم، ولا سيما في آسيا وإفريقيا وأوروبا. وقد مكّنها هذا الصعود الاقتصادي من ترجمة قوتها المادية إلى نفوذٍ سياسيٍ ودبلوماسيٍ متزايدٍ داخل المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية.

وفي إطار سعيها لتعزيز مكانتها العالمية، أطلقت بكين عدداً من المبادرات الاستراتيجية الكبرى، وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق التي مثّلت أداةً مركزيةً لإعادة تشكيل شبكات الترابط الاقتصادي العالمي، وتعزيز الحضور الصيني في البنى التحتية والطاقة والتجارة العابرة للأقاليم. كما حرصت الصين على توسيع شراكاتها الاستراتيجية مع قوى دوليةٍ وإقليميةٍ مختلفة، بما في ذلك روسيا ودول آسيا الوسطى ودول الجنوب العالمي، في محاولةٍ لبناء شبكة علاقاتٍ متعددة الأطراف تقلّل من اعتمادها على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد السياسي، تسعى الصين إلى تقديم نفسها كقوةٍ دوليةٍ مسؤولةٍ وغير تصادمية، تدعم مبادئ التعددية القطبية واحترام سيادة الدول ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يشكّل جزءاً من خطابها الرسمي في السياسة الخارجية. ويتجلّى هذا التوجه في مواقفها المعلنة تجاه النزاعات الدولية، حيث غالباً ما تؤكد على أولوية الحلول السلمية والدبلوماسية، وتعارض منطق العقوبات الأحادية واستخدام القوة العسكرية خارج إطار الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية بوصفه انعكاساً لمكانة الصين المتنامية في النظام الدولي، وسعيها إلى التوفيق بين دورها كقوةٍ كبرى صاعدة وبين حرصها على عدم الانخراط المباشر في صراعاتٍ قد تهدد استقرار النظام الاقتصادي العالمي الذي تستفيد منه. فالصين تدرك أن صورتها الدولية، بوصفها فاعلاً رئيسياً في النظام الدولي المعاصر، باتت مرتبطةً بقدرتها على الإسهام في إدارة الأزمات العالمية، لا من خلال المواجهة، بل عبر الدبلوماسية وبناء التوازنات الدولية.

المبحث الثاني: الموقف الصيني الرسمي من الحرب الروسية–الأوكرانية

المطلب الأول: التصريحات الرسمية والمبادرات الدبلوماسية

على الرغم من أن الصين لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب الروسية–الأوكرانية، فإنها تتأثر بتداعياتها على المديين القريب والبعيد. فارتباطها الوثيق بروسيا، إلى جانب حرصها على تجنب مواجهة مباشرة مع الغرب الذي تربطها به علاقات اقتصادية وتجارية واسعة، يجعل موقفها بالغ الدقة والتعقيد؛ وكأنها تخطو بحذر على حبل مشدود في مسيرتها نحو تعزيز مكانتها كقوة عالمية. وقد عكست سياسة الصين تجاه هذه الحرب نهجاً حذراً ومتوازناً تستلهم فيه بكين مبادئ منظّرها الاستراتيجي صن تزو (Sun Tzu) القائل إن "تحقيق النصر دون قتال هو ذروة فن الحرب"، وأن "أفضل الاستراتيجيات العسكرية تبدأ بإفشال خطط العدو، تليها الدبلوماسية، ثم المواجهة في ساحة المعركة". وانطلاقاً من هذه الرؤية، تحرص الصين على الحفاظ على علاقاتها الوثيقة بروسيا، مع حماية مصالحها التجارية مع أوكرانيا التي تمثل بوابتها نحو الاتحاد الأوروبي وشريكاً رئيسياً في مبادرة الحزام والطريق، وفي الوقت ذاته تسعى لتفادي مزيد من التوتر مع الولايات المتحدة وتجنب العقوبات، دون أن ترضخ للضغوط الغربية الهادفة إلى عرقلة صعودها كقوة عالمية (1).

وفي إطار هذا الموقف الحذر، طرحت بكين مبادرة سلام مكوّنة من اثني عشر بنداً تهدف إلى إنهاء الأزمة الأوكرانية. ووفقاً لما نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية، تضمنت هذه الخطة الدعوة إلى رفع العقوبات عن روسيا، والتأكيد على سيادة كل من روسيا وأوكرانيا، وضمان سلامة المنشآت النووية، إلى جانب بنود أخرى تسعى لتعزيز الاستقرار في المنطقة (2). غير أن المبادرة قوبلت برد فعل سلبي من الولايات المتحدة، إذ اتهم وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بكين بشكل غير مباشر بدعم موسكو، معتبراً أن الصين لا يمكنها لعب دور مزدوج عبر طرح مقترحات للسلام في الوقت الذي تساهم فيه في تأجيج الحرب. أما طرفا النزاع الرئيسيان فجاء موقفهما حذراً؛ إذ أعلن الكرملين أن الخطة الصينية تتوافق مع رؤيته فيما يتعلق بتوفير الأمن، مع تأكيده أن الأولوية تكمن في تحقيق الأهداف العسكرية، فيما رحّب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ببعض جوانب المبادرة، لكنه اعتبرها مجرد أفكار وليست خطة متكاملة، مشدداً على أن الدولة التي تدور فيها الحرب هي التي ينبغي أن تطرح مبادرة السلام (3).

وبصرف النظر عن مدى قوة المبادرة الصينية ومدى استجابة أطراف الصراع لها، فإن التحركات المتسارعة لبكين تجاه هذه الحرب يمكن فهمها في سياق سعيها لاستغلال المتغيرات الدولية لترسيخ مكانتها كقوة عظمى، وتصوير الولايات المتحدة على أنها تفقد نفوذها وأدوارها التقليدية في مناطق حيوية كأوروبا. وفي هذا الإطار، أجرى الرئيس الصيني شي جين بينغ في نيسان 2023 أول اتصال هاتفي مع نظيره الأوكراني، أكد خلاله أن "المفاوضات هي السبيل الوحيد للتسوية"، داعياً إلى إجراء محادثات بين موسكو وكييف (4). وعلى صعيد العقوبات الدولية، تدرك الصين أن العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا ستدفع

الأخيرة إلى طلب دعمها، مما يمنح بكين فرصة لتعزيز دورها كحامٍ اقتصادي لموسكو وزيادة نفوذها في مجالات التعاون والتفاوض بين البلدين. وبالفعل، أدى استبعاد روسيا من نظام "سويفت" المالي العالمي إلى ارتفاع أهمية النظام المالي الصيني البديل، خاصة بعد إعلان البنوك الروسية انضمامها إليه، وهو ما من شأنه أن يعزز استخدام العملة الصينية في الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، وقد يشجع دولاً أخرى على الابتعاد عن "سويفت" والانضمام إلى المنظومة المالية الصينية الناشئة، مدفوعةً برغبتها في تعزيز التعامل بالعملات المحلية.(5)

المطلب الثاني: العلاقات الصينية–الروسية خلال الحرب

أولاً: تعزيز التعاون الاستراتيجي والسياسي

تستند الشراكة الروسية–الصينية في الساحة الدولية إلى ركائز استراتيجية أساسية، أبرزها مواجهة النفوذ المتزايد للولايات المتحدة، والسعي نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على العدالة وعدم الهيمنة الأحادية. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تبنّت روسيا سياسة خارجية متقاربة مع الغرب سعياً للحصول على دعم اقتصادي واعتراف كقوة موازية للولايات المتحدة، إلا أن النتائج لم ترتقِ إلى مستوى التطلعات، فيما واجهت الصين ضغوطاً غربية بشأن قضايا حقوق الإنسان وسيادة تايوان. وقد دفعت هذه التحديات المشتركة البلدين إلى توحيد جهودهما في الساحة الدولية لتعزيز مصالحهما الاستراتيجية، ومن أبرز تجليات هذا التوجه البيان المشترك الذي وقّعاه في بكين في نيسان 1997، حيث شدّدا على ضرورة إقامة نظام دولي عادل، وأكدت الصين دعمها لموقف روسيا ضد توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، بينما التزمت روسيا بتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الصين لضمان استقرار الحدود المشتركة وحدودها مع دول آسيا الوسطى.(6)

وعلى صعيد الأحداث المعاصرة، شكّلت الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في الرابع والعشرين من شباط 2022 اختباراً مهماً للعلاقات بين البلدين، إذ تتعارض طبيعة الغزو الروسي مع السياسة الصينية التقليدية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد اختارت بكين موقف الحياد الاستراتيجي، فامتنعت عن التصويت على أي قرار يدين موسكو، في الوقت الذي ألقت فيه باللوم على الولايات المتحدة وحلف الناتو في استفزاز روسيا، مؤكدةً على ضرورة احترام مصالحها الأمنية (7). ويتمثل أحد أهم أبعاد التعاون الاستراتيجي بين البلدين في التنسيق في المحافل الدولية، حيث يتمتع كلا الطرفين بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، ويحرصان منذ عام 2004 على مواءمة مواقفهما خصوصاً تجاه القرارات التي تُعدّ منحازة للمصالح الغربية أو ماسّة بالسيادة الوطنية.

وقد أسهمت روسيا والصين، علاوة على ذلك، في إنشاء عدد من المنظمات متعددة الأطراف لتعزيز التعاون الدولي والحد من النفوذ الأحادي للولايات المتحدة؛ فقد أسستا مع دول أخرى منظمة شنغهاي للتعاون

عام 2001 التي تهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول أوراسيا، إضافة إلى مجالات التعليم والثقافة والسياحة والتكنولوجيا، وتشكّل المنظمة اليوم ما يقارب نصف سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم في عضويتها عشر دول رئيسية وأربع عشرة دولة مراقبة أو شريكة (8). كما تعاون البلدان في تأسيس مجموعة البريكس التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأعضاء وكسر هيمنة الدولار الأمريكي، مع التركيز على مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار والحوكمة العالمية، وقد توسعت عضوية المجموعة مؤخراً لتشمل دولاً إضافية تمهيداً للعضوية الرسمية (9). وقد أعادت الحرب الروسية—الأوكرانية صياغة أبعاد هذه العلاقة بشكل عملي، إذ تحوّلت من مجرد شراكة استراتيجية إلى محور تعاون في مواجهة الضغوط الغربية؛ فروسيا التي تعرّضت لعقوبات اقتصادية غير مسبوقة وجدت في الصين شريكاً اقتصادياً وسياسياً أساسياً، وتجسّد هذا التعاون في توقيع صفقات كبرى للطاقة، خاصة الغاز والنفط، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية والتبادلات الصناعية، حتى أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لروسيا بعد اندلا ع الحرب، ولا سيما في قطاع الطاقة، حيث زادت شركة "غازبروم" الروسية إمدادات الغاز الطبيعي إلى الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا" متجاوزةً الكميات التعاقدية السنوية، بما يعكس عمق الشراكة الطاقوية بين الطرفين.(10)

ثانياً: التوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية

عكس السلوك الصيني—الروسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نمطاً مدروساً من التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمصالح السياسية، إذ لم تُبنَ الشراكة بين البلدين على أساس تحالف أيديولوجي مغلق، بل على قاعدة براغماتية تستجيب لمتغيرات النظام الدولي. فالصين التي ركّزت منذ تسعينيات القرن الماضي على تحقيق النمو الاقتصادي والانفتاح المدروس على الأسواق العالمية، حرصت على ألا تتحول علاقاتها مع روسيا إلى عامل صدام مباشر مع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة التي تمثل شريكاً اقتصادياً محورياً لها. وفي المقابل، وجدت روسيا في الصين شريكاً استراتيجياً قادراً على تعويض جزء من خسائرها الاقتصادية والسياسية الناتجة عن تراجع علاقاتها مع الغرب، دون أن يفرض عليها شروطاً سياسية أو أيديولوجية.

وفي هذا الإطار، انتهجت بكين وموسكو سياسة تقوم على الفصل النسبي بين مجالات التعاون الاقتصادي التي شهدت توسعاً ملحوظاً في قطاعات الطاقة والتجارة والاستثمار، وبين التنسيق السياسي والأمني في القضايا الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بمواجهة الأحادية القطبية الأمريكية. وقد مكّن هذا التوازن الطرفين من تعزيز حضورهما في النظام الدولي دون الانزلاق إلى تحالف صدامي مباشر، إذ استُخدم التعاون الاقتصادي كأداة داعمة للمواقف السياسية، في حين جرى توظيف التنسيق السياسي لتأمين بيئة دولية أكثر ملاءمة لمصالحهما التنموية والاستراتيجية على حد سواء.(11)

ثالثاً: دور الصين في الدبلوماسية الدولية في الأزمة الروسية—الأوكرانية

على الرغم من أن الصين لم تكن طرفاً مشاركاً في الحرب الروسية–الأوكرانية مباشرةً، فقد سعت القيادة الصينية منذ بداية الصراع إلى إعادة تعريف دورها في الساحة الدولية عبر دبلوماسية موجّهة يمكن وصفها بـ"الحياد البنّاء" أو "الحياد الاستراتيجي" الذي يوازن بين مصالح بكين مع موسكو من جهة، ومع الدول الغربية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، تبنّت الصين مبادئ تدفع نحو حل سلمي تفاوضي للأزمة، وهو ما تجلّى في طرح بكين في شباط 2023 خطة سلام من اثني عشر بنداً تدعو لوقف إطلاق النار، واستئناف المفاوضات، ورفع العقوبات الأحادية الجانب، وضمان عدم استخدام الأسلحة النووية، وغيرها من البنود التي ركّزت على التهدئة والدبلوماسية كسبيل وحيد لإنهاء النزاع.(12)

وقد عزّز هذا الطرح القانوني–السياسي للعجز النسبي للغرب عن إدارة الأزمة مكانة الصين كـ"وسيط محتمل"، خاصة أن بعض الدول الغربية طالبت بكين خلال السنوات الماضية بأن تستخدم نفوذها على موسكو للضغط من أجل حل الأزمة، وقد عبّر المستشار الألماني عن هذا الطلب في لقاء مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في سياق الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام، معتبراً أن "كلمة بكين مهمة لدى موسكو" (13). كما أجرى الرئيس الصيني اتصالات رسمية مع قيادات كل من روسيا وأوكرانيا؛ ففي نيسان 2024 أجرى شي مكالمة هاتفية مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وهو ما يُظهر انفتاح الدبلوماسية الصينية على جميع أطراف النزاع رغم العلاقات الوطيدة مع روسيا.(14)

وتعكس هذه التحركات الصينية رغبةً في ترسيخ صورتها كقوة عالمية قادرة على إدارة الأزمات الكبرى، بما يميّزها عن النهج الغربي الذي يُنظر إليه من وجهة نظر بكين على أنه يميل إلى التصعيد والمواجهة. وقد وصف بعض المراقبين دور الصين بأنه محاولة لإحداث توازن جديد في الإدارة الدبلوماسية للصراعات الدولية، يُظهر بكين ليس فقط كقوة اقتصادية، بل كفاعل دولي قادر على تقديم حلول وسيطة، لا سيما في سياقات يعجز فيها الوسطاء التقليديون عن تحقيق تقدم ملموس في مفاوضات السلام. ورغم أن المبادرة الصينية لم تُؤدّ بعد إلى وقف القتال أو تحقيق تسوية شاملة، فإنها تُعدّ خطوة استراتيجية في سعي الصين إلى توسيع دائرة تأثيرها السياسي والدبلوماسي في النظام الدولي متعدد الأقطاب، ومحاولة تقديم نموذج بديل للدبلوماسية بعيداً عن الهيمنة التقليدية للولايات المتحدة والغرب في إدارة الأزمات العالمية. ومجمل القول إن موقف الصين الرسمي من الحرب الروسية–الأوكرانية يعكس توازناً دقيقاً بين دعم موسكو، وحماية مصالحها الاقتصادية مع الغرب، وتعزيز نفوذها الدولي؛ فمن خلال مبادرات السلام، والتنسيق الاستراتيجي مع روسيا، والاستفادة من التحولات الاقتصادية، تسعى بكين لتعزيز موقعها كقوة عظمى قادرة على إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل التحديات العالمية الراهنة.

المبحث الثالث: الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية (تحليل سياسي معاصر)

المطلب الأول: الأسس السياسية والاستراتيجية للموقف الصيني

ينطلق الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية من جملة اعتبارات سياسية واستراتيجية معاصرة، ترتبط بطبيعة إدراك القيادة الصينية لموقع الصين في النظام الدولي. فقد اعتمدت الصين سياسة حياد استراتيجي منذ بداية الحرب، إذ رفضت إدانة العملية العسكرية الروسية، وامتنع قادتها عن الانخراط في العقوبات الغربية، مع إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع الأطراف كافة، بما يعكس حسابات دقيقة لمصالحها الاقتصادية والسياسية. وقد أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، في أكثر من مناسبة رسمية منذ اندلا ع الحرب في شباط 2022، على ضرورة احترام "المخاوف الأمنية المشروعة لجميع الدول"، في إشارة غير مباشرة إلى الموقف الروسي من توسع حلف شمال الأطلسي، دون تبنّي الرواية الروسية بشكل صريح.

ويعكس هذا الخطاب حرص بكين على التمسك بمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول، وهو مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الصينية، غير أنه في الوقت ذاته يسمح للصين بتفسيره بصورة مرنة تخدم مصالحها الاستراتيجية؛ فالصين تدرك أن إدانة روسيا بشكل مباشر قد تضر بشراكتها الاستراتيجية معها، ولا سيما في مجالات الطاقة والتنسيق السياسي في مجلس الأمن، في حين أن الانحياز العلني لموسكو قد يؤدي إلى توتير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ومن ثَمّ، فإن الموقف الصيني ليس حياداً سلبياً بقدر ما هو موقف محسوب، يُوظِّف مبدأ السيادة وعدم التدخل أداةً لحماية الشراكة مع موسكو من جهة، ومنعَ الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع الغرب من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الحياد الاستراتيجي والدبلوماسية الصينية النشطة

اتّبعت الصين ما يمكن وصفه بـ"الحياد الاستراتيجي النشط"، فامتنعت عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين روسيا، ورفضت المشاركة في العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها. وفي الوقت ذاته، كثّفت بكين من تحركاتها الدبلوماسية، سواء عبر مبعوثيها الخاصين أو من خلال تصريحات وزارة الخارجية الصينية، مؤكدةً على أولوية الحل السياسي ووقف التصعيد. وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة الصينية وثيقة موقف من اثنتي عشرة نقطة لحل الأزمة الأوكرانية سياسياً.

وقد تمحورت بنود الوثيقة الصينية حول مبادئ عامة تشمل: احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، ووقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار، وحماية المدنيين ومنشآت الطاقة النووية، وتسهيل صادرات الحبوب، والدعوة إلى وقف العقوبات الأحادية الجانب، فضلاً عن إعادة الإعمار بعد الصراع؛ وذلك كله ضمن مسار تسوية سياسية شاملة تطرحها بكين بديلاً للمسار العسكري. وقد رُحِّب ببعض بنود هذه الوثيقة باعتبارها محاولة جدّية لتحقيق تسوية سلمية، بينما اعتبرها الغرب تميل ضمنياً إلى فهم بكين لمواقف موسكو الأمنية، مما يعكس تعقيد الموقف الصيني بين دعم الحل السياسي والحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا.

المطلب الثالث: حسابات المصالح الصينية وانعكاساتها المستقبلية

ترتبط حسابات الصين في إدارة الحرب الروسية–الأوكرانية بمجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية بعيدة المدى، تتجاوز التعاطي الظرفي مع الصراع لتشمل طموحاتها في تعزيز مكانتها الدولية وتقليل الاعتماد على الهيمنة الأمريكية في إدارة الأزمات. وترى بكين أن استمرار النزاع يوفر فرصاً لإعادة صياغة أُطر علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، ولا سيما في قطاع الطاقة، إذ تحوّلت واردات النفط والغاز الروسيين إلى ركيزة استراتيجية مهمة. فقد عززت الصين وارداتها من النفط والغاز الروسيين منذ عام 2022، حتى باتت روسيا واحدة من أكبر موردي الخام للصين، كما زادت صفقات الغاز الروسي عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا"، بما يعكس تحولاً ملموساً في مصادر الطاقة الصينية في ظل العقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

وترتبط هذه الحسابات الاقتصادية بأهداف أوسع تتعلق بأمن الطاقة الوطني الصيني وتقليل تعرضه للصدمات الخارجية؛ فالاعتماد المتزايد على الطاقة الروسية يدعم احتياجات الاقتصاد الصيني الضخم ويخفّض التكاليف في ظل بيئة أسعار طاقة مضطربة، ويرسّخ شراكات استراتيجية توسعية مع كبار مزوّدي الطاقة في العالم. وفي المقابل، تدرك الصين أن تجاوز خطوط حمراء معينة في الأزمة قد يؤدي إلى ردود فعل غربية وعقوبات محتملة تستهدف مصالحها الاقتصادية، خاصة في ظل التوترات القائمة بين بكين وواشنطن في ملفات أخرى كتايوان والتجارة.

ولهذا السبب، تلتزم الصين نهجاً يحافظ على توازن دقيق، إذ تمتنع عن تقديم دعم عسكري مباشر لموسكو، وتكتفي بدعم سياسي ودبلوماسي غير مباشر عبر المواقف الرسمية، مع تأكيدها الحاجةَ إلى حلول سياسية تفاوضية. وتُظهر هذه المقاربة رغبةً صينية في تنويع مسارات نفوذها الدولي دون الانجرار إلى صدام مباشر مع القوى الغربية، بما يعزز صورتها كقوة مسؤولة قادرة على المساهمة في إدارة الأزمات الكبرى على الساحة الدولية مستقبلاً. وبهذا المعنى، فإن الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية ليس مجرد ردّ فعل دبلوماسي على أزمة طارئة، بل هو امتداد لمشروع استراتيجي أشمل تسعى من خلاله بكين إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي بما يتلاءم مع صعودها بوصفها قوة عظمى صاعدة.

الخاتمة

تناول هذا البحث تحليلَ الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية في إطارٍ سياسيٍ معاصر، من خلال دراسة تطور العلاقات الصينية–الروسية بعد الحرب الباردة، ومحددات السياسة الخارجية الصينية، ومكانة الصين في النظام الدولي الراهن، وصولاً إلى تحليل أبعاد الحياد الاستراتيجي والدبلوماسية الصينية النشطة، وحسابات المصالح الصينية وانعكاساتها المستقبلية.

وقد أظهر البحث أن الموقف الصيني من الحرب لا يمكن فهمه بوصفه موقفاً ظرفياً أو تكتيكياً مؤقتاً، بل يأتي ضمن رؤية استراتيجية شاملة ترتبط بطموحات الصين في إعادة تشكيل النظام الدولي، وتعزيز التعددية القطبية، وتقليص الهيمنة الأمريكية على إدارة الأزمات الدولية؛ فالصين، بوصفها قوةً صاعدة، تتعامل مع

الأزمة الأوكرانية باعتبارها اختباراً عملياً لقدرتها على تحقيق التوازن بين المبادئ المعلنة لسياستها الخارجية – كاحترام السيادة وعدم التدخل– وبين مقتضيات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية المتشابكة.

كما بيّن البحث أن الصين نجحت إلى حدٍّ كبير في تبنّي نهج الحياد الاستراتيجي النشط الذي سمح لها بالحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع روسيا دون الانخراط العسكري المباشر أو التعرض لعقوباتٍ غربيةٍ واسعة، وفي الوقت نفسه مواصلة علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الغرب وأوكرانيا. وقد تجلّى هذا النهج في امتناع الصين عن التصويت على القرارات الدولية التي تدين روسيا، ورفضها للعقوبات الأحادية، مع التركيز المستمر على الحلول السياسية والدبلوماسية.

وفي ضوء ذلك، يخلص البحث إلى أن الصين تسعى إلى توظيف تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية لتعزيز موقعها كفاعلٍ دولي مسؤول، وقوةٍ قادرةٍ على المساهمة في إدارة الأزمات العالمية، بما يخدم مصالحها القومية ويعزز صورتها الدولية في النظام العالمي المتغير، ويُبرز ديناميكية الموقف الصيني وتقييمه المستمر لمكاسب الربح والخسارة في كل مرحلةٍ من مراحل الأزمة.(15)

الاستنتاجات

1. إن الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية يعكس استراتيجيةً مدروسةً تقوم على الموازنة بين الشراكة الاستراتيجية مع روسيا وتجنّب الصدام المباشر مع الغرب، وهو ما يفسّر تبنّي بكين لسياسة الحياد الاستراتيجي بدلاً من الانحياز الصريح لأي طرف.

2. شكّل تطور العلاقات الصينية–الروسية بعد الحرب الباردة الأساسَ البنيوي للموقف الصيني الراهن، إذ انتقلت العلاقة من التنافس الأيديولوجي إلى شراكةٍ قائمةٍ على المصالح المشتركة، خاصةً في مواجهة الضغوط الأمريكية وتوسع حلف شمال الأطلسي.

3. لعبت محددات السياسة الخارجية الصينية، ولا سيما مبدأ عدم التدخل، وأولوية الاستقرار الداخلي، والحفاظ على النمو الاقتصادي، دوراً حاسماً في رسم موقف بكين من الحرب، وحالت دون تحوّل دعمها السياسي لروسيا إلى دعمٍ عسكريٍ مباشر.

4. الحياد الصيني ليس حياداً سلبياً، بل يتسم بالنشاط الدبلوماسي، ويتجلى في المبادرات السياسية، والاتصالات مع أطراف النزاع، وطرح وثيقة التسوية السياسية ذات الاثني عشر بنداً، بما يعكس سعي الصين إلى لعب دور الوسيط الدولي.

5. وفّرت الحرب الروسية–الأوكرانية للصين فرصاً اقتصاديةً واستراتيجية، خاصةً في مجال الطاقة، إذ عزّزت بكين وارداتها من النفط والغاز الروسيين، ما أسهم في تعزيز أمنها الطاقي وتقوية شراكتها الاقتصادية مع موسكو.

6. في المقابل، تظل الصين حذرةً من التداعيات المستقبلية للأزمة، وتسعى إلى عدم تجاوز الخطوط الحمراء الغربية، إدراكاً منها لحجم ترابطها بالاقتصاد العالمي وخطورة العقوبات على مسار صعودها الدولي.

7. تعكس السياسة الصينية تجاه الحرب توجّهاً أوسع لإعادة تشكيل النظام الدولي، يقوم على التعددية القطبية، وتوسيع دور القوى غير الغربية في صنع القرار الدولي، وتقليص الاحتكار الأمريكي لإدارة الأزمات العالمية.

8. من المرجح أن تستمر الصين في اتّباع هذا النهج المتوازن في المدى المنظور، مع تعزيز حضورها الدبلوماسي العالمي، ومحاولة ترسيخ صورتها كقوةٍ مسؤولةٍ قادرةٍ على الجمع بين المصالح الوطنية ومتطلبات الاستقرار الدولي.

هوامش البحث

1. الذيب، الرا رجب. (د.ت). الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية. مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص 17.

2. الكتبي، سالم. (2023، 4 آذار). المبادرة الصينية وفرص إنهاء حرب أوكرانيا. صحيفة العرب.

3. زقوت، هاني. (2023، 1 آذار). عام على حرب روسيا وأوكرانيا: ما حظوظ الوساطة الصينية في التوصل إلى السلام؟ TRT عربي. استُرجع في 31 تموز 2023، من https://2u.pw/bn94O93

4. السهلي، ناصر. (2023، 27 نيسان). الصين وأدوار الوساطة لحل النزاعات: محاولة لعب دور عالمي. العربي الجديد. استُرجع في 31 تموز 2023، من https://2u.pw/BC3wbh3

5. الذيب، الرا رجب. (د.ت). الموقف الصيني من الأزمة الروسية الأوكرانية. مركز الدراسات العربية الأوراسية، ص 22.

6. صيفي، مشاور. (2017). الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق [رسالة جامعية، جامعة الجزائر 3]، ص 78–90.

7. الجزيرة نت. (2025، 9 أيلول). العلاقات الصينية–الروسية والتحالف في مواجهة النفوذ الأمريكي. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/9/9/

8. صادق، عمار حسين، وخضير، ماجد حميد. (2022). التوافق الروسي–الصيني في عالم متعدد الأقطاب. مجلة دراسات دولية، (78)، 88.

9. صادق، عمار حسين، وخضير، ماجد حميد. (2022). التوافق الروسي–الصيني في عالم متعدد الأقطاب. مجلة دراسات دولية، (78)، 89–92.

10. Reuters .(2025, December 25). Russia's Gazprom supplied 38 bcm of gas to China via Power of Siberia pipeline. https://www.reuters.com/business/energy/russias-gazprom-supplied-38-bcm-gas-china-via-power-siberia-pipeline-2025-2025-12-25/

11. صيفي، مشاور. (2017). الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق [رسالة جامعية، جامعة الجزائر 3]، ص 22–25، 80–94.

12. الزرق، عماد. (2023، حزيران). فرص نجاح الصين في إنهاء الأزمة الروسية–الأوكرانية. آفاق استراتيجية، (5)، 70–82.

13. مجدي، إنجي. (2024، 25 نيسان). هل تنجح 'الحكمة الصينية' في الوساطة بين موسكو وكييف؟ Independent Arabia. https://www.independentarabia.com/node/571546

14. مجدي، إنجي. (2024، 25 نيسان). هل تنجح 'الحكمة الصينية' في الوساطة بين موسكو وكييف؟ Independent Arabia. https://www.independentarabia.com/node/571546

15. المرصد المصري للدراسات الاستراتيجية. (د.ت). الموقف الصيني من الحرب الروسية–الأوكرانية: ديناميكية وتقييم مستمر لمكاسب الربح والخسارة. https://marsad.ecss.com.eg/75787/